العمالة الوافدة الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ : الواقع والأثر في الاقتصاد العراقي

Expatriate workers in Iraq after 2003: reality and impact on the Iraqi economy

م.د ليث أحمد علي
Lecturer Dr. Laith Ahmed Ali
Iraq Mustansiriyah University
Mustansiriyah Center for Arabic and International Studies/Department of Historical Studies
الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
Email :dr.laithahmed@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تناولت هذه الدراسة تأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مسلطة الضوء على العوامل التي أدت إلى تزايد الاعتماد على هذه العمالة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. أظهرت النتائج أن التحول الاقتصادي من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق، إضافةً إلى الانفتاح على الأسواق العالمية، ساهما في ارتفاع معدل العمالة الوافدة، لا سيما في ظل العجز الناجم عن هجرة الكفاءات العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

رصدت الدراسة ارتفاع أعداد العمالة الوافدة، حيث بلغت نسبتها ١٦.٩٪ من إجمالي القوى العاملة عام ٢٠٠٣، وارتفعت إلى ٢٣.٦٪ في العام التالي، قبل أن تشهد تقلبات في السنوات اللاحقة لتصل إلى ١١.٣٪ عام ٢٠١٩. توزعت العمالة الوافدة بشكل ملحوظ في قطاعات التعليم (٤٥.٥٪)، الصناعة (٢٣.٢٪)، الفنادق (١٢.٩٪)، الصحة (١١.٣٪)، والزراعة (١.٠٪)، في حين استحوذت الشركات المتعاقدة مع القطاع العام على ٩٨.٨٪ من هذه العمالة.

تناولت الدراسة أيضًا الآثار الإيجابية للعمالة الوافدة، مثل توفير عمالة ماهرة في القطاعات الطبية والهندسية، وسد الفجوات في سوق العمل، والمساهمة في استقرار التكاليف التشغيلية، مما انعكس إيجابًا على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية. ومع ذلك، أظهرت النتائج وجود تحديات اقتصادية واجتماعية، مثل ارتفاع معدلات البطالة بين العراقيين، تأثير التحويلات المالية الخارجية على النمو الاقتصادي، وانتشار العمالة غير النظامية، مما أدى إلى ضغوط على الموازنة العامة للدولة وتهديد للأمن الاقتصادي والاجتماعي.

خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات متوازنة لتنظيم استقدام العمالة الوافدة، مع تعزيز فرص تشغيل القوى العاملة الوطنية، وتطوير آليات قانونية تكفل حماية الحقوق الاقتصادية

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

والاجتماعية للعمالة الوافدة والمحلية على حد سواء، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: العمالة الوافدة، الاقتصاد العراقي، سوق العمل، البطالة، التحويلات المالية، الهجرة، السياسات الاقتصادية.

Abstract

This study examined the impact of expatriate labor on the Iraqi economy after 2003, highlighting the factors that led to the increased reliance on this labor in various productive and service sectors. The results showed that the economic transformation from a centralized system to a market economy, in addition to openness to global markets, contributed to the increase in the rate of expatriate labor, especially in light of the deficit resulting from the migration of Iraqi competencies after 2003.

The study monitored the increase in the number of expatriate labor, as it reached 16.9% of the total labor force in 2003, and rose to 23.6% the following year, before witnessing fluctuations in subsequent years to reach 11.3% in 2019. The expatriate labor was distributed significantly in the sectors of education (45.5%), industry (23.2%), hotels (12.9%), health (11.3%), and agriculture (1.0%), while companies contracting with the public sector accounted for 98.8% of this labor.

The study also addressed the positive effects of expatriate labor, such as providing skilled labor in the medical and engineering sectors, bridging gaps in the labor market, and contributing to the stability of operating costs, which was positively reflected in local production and foreign trade. However, the results showed the existence of economic and social challenges, such as high unemployment rates among Iraqis, the impact of foreign remittances on economic growth, and the spread

of irregular labor, which led to pressures on the state's general budget and a threat to economic and social security.

The study concluded the need to adopt balanced policies to regulate the recruitment of expatriate labor, while enhancing employment opportunities for the national workforce, and developing legal mechanisms that guarantee the protection of the economic and social rights of expatriate and local workers alike, which contributes to achieving sustainable development in Iraq.

Keywords: Expatriate labor, Iraqi economy, labor market, unemployment, remittances, migration, economic policies.

المقدمة

العراق بلد غني بثرواته النفطية وموارده البشرية الكامنة في العطاء الذي لا ينضب لشعبه، الا أنه مر بأوقات وظروف ألقت بظلالها على القوة البشرية العاملة فيه استلزمت الحاجة الى العمالة الوافدة بدايتها كانت سياسية الطابع نبعت من توجهات الدولة ورؤاها السياسية وانفتاحها على الأقطار العربية الأخرى اكثر من كونها حاجة فعلية، ثم جاءت الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) لتغير المعادلة السكانية ومتطلبات سوق العمل لان الايدي العاملة العراقية أصبحت مسخرة بمجموعها للمجهود الحربي والاستنزاف المستمر للصراع على مختلف الجبهات واعبائه الاقتصادية فبرزت الحاجة للعمالة الوافدة لاسيما المصرية منها لسد العجز في ذلك المضمار، تقلصت العمالة الوافدة بعد ازمة وحرب الكويت ١٩٩٠-١٩٩١، الا ان التغيير السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فتح الأبواب واسعةً امام هذه العمالة لمواكبة التقدم الحاصل في البلاد، ومما لا شك فيه ان اهم الصعوبات التي تواجه أي باحث في هذا الصدد هو صعوبة حصر هذه العمالة بفعل فتح الحدود وطبيعة الوضع الأمني في العراق.

أهمية البحث

العمالة الوافدة ظاهرة عالمية الابعاد جاءت تعبيرا عن العلاقة بين احتياجات الأمم لتطوير اقتصادياتها وعجلة الحياة والنمو فيها وبين محددات امكانياتها البشرية من جهة العمالة الوطنية ومدى امتلاكها المؤهلات والمهارات الضرورية، مما ينتج عنه في حالة وجود اختلال في ذلك التوازن الى استقدام العمالة الوافدة من الخارج وذلك الامر بحد ذاته له خصوصية. وقد شهد

العراق تحولاً مهماً في حجم العمالة الوافدة بعد عام ٢٠٠٣ لا يمكن القول انه غير مسبوق اذا ما لاحظنا حالة العمالة المصرية ١٩٧٧-١٩٩٠ لانفتاحه على العالم في مختلف المجالات ونظامه الديمقراطي.

مشكلة البحث

أدت العمالة الوافدة الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى احداث تغيرات في الاقتصاد العراقي وسوق العمل وآثار على مجمل وضعه من الناحية الاقتصادية، وزادت من الأعباء الملقاة على كاهل الدولة والمجتمع.

هدف البحث

تحديد مفهوم العمالة الوافدة لغة واصطلاحاً، تقصي تأريخ العمالة الوافدة في العراق واضاعها وأثرها الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ وكيف ساهمت سلباً او ايجاباً في التطور الاقتصادي فيه.

المحور الأول: مفهوم العمالة الوافدة

تشكل العناصر البشرية إحدى أهم مرتكزات العملية الإنتاجية الأساسية في كافة المجتمعات الإنسانية إن لم يكن لها النصيب الأكبر من الأهمية فيما عداها، وذلك العنصر ليس ممكناً قياسه بالعدد بقدر ما النوعية، وليس إجمالي عدد السكان تعبيراً عن القوة الفعلية القادرة على مزاولة الاعمال فيما يخص ما هو متاح ومتيسر من إمكانية ومورد في جانبه المادي، بل اعتمدت قوة العمل حجما ونوعا ضمن أي منظومة اجتماعية مستقلة على المجموع السكاني والجنس والعمر والمهارة وطبيعة الأوضاع المحيطة بها اجتماعيا وثقافيا إجمالا. وليس مجانباً للصواب التأكيد ان قدرة البلدان على الشروع في عملية التنمية هي بناء جذوره استطاعت سكانه استكمال ما تتطلبه مجهودات التنمية، والتي ارتبطت بالى أي مدى قدرة قواه العاملة على الحصول على الوسائل التقنية وتطويعها لأنها من مستلزمات عملية الإنتاج والتنمية على حد سواء، وأول الأسس الواجب اتباعها عند وضع خطة لقوة العمل هو وضع سقف لما هو مطلوب من قوى بشرية من الناحية الكمية والنوعية، إذ هنالك علاقة وثيقة بين كم قوة العمل المطلوبة لأداره دفة الأنشطة الاقتصادية في أي دولة على مستويات هذه الأنشطة وانماط وسياسات التحديث الاقتصادية وطبيعة الطرق المتبعة في العملية الإنتاجية، ووفق هذه الصيغة يتم وضع تقديرات لحجم الطلبات على العمل بناءً على ما تحتاجه قطاعات الاقتصاد المختلفة [١]، بسبب

[١] جمال داود سليمان وطاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد – بيت الحكمة، الموصل ١٩٨٩، ص ١٣٨.

ان بلداناً مختلفة استعملت أنواعا مختلفة من العمال تحت ترتيبات قانونية واقتصادية واجتماعية متباينة، فانه يجب علينا وضع أحكام منطقية حول أي من هذه الأنواع والترتيبات هي مكافئة بصورة كافية لتصنف سويةً – وهكذا أي منها يجب استبعادها، فرضية ذلك التحليل هي ان مفهوم العمالة الوافدة هو معقد جداً. حينما ذلك المفهوم يبدو مباشراً لأي حالة فردية، الخفايا والاختلافات تصبح بادية عندما يتحول المرء الى تحليل معاصر لحالات متنوعة، وللبدء في بلورة مبادئ لتصنيف أنواع متعددة بطرق مختلفة او متشابهة، سيكون مفيداً صناعة فهم بديهي صريح وعام بما هو الذي نقصده من استحضار مفهوم العمالة الوافدة، النقطة المفتاحية هنا ان الدارسين وغيرهم اهتموا نموذجيا بظاهرة العمالة الوافدة بفعل انها شكلت نوعا محددا من مشكلة اجتماعية للبلد المستقبل وأسارع أن أضيف انها لا تكمن في حضورهم أنفسهم ولكن بالطريقة التي قبلوا أو لم يقبلوا في ذلك البلد [١]، منحين جانباً حتى الحالة الخاصة للاجئين، فان دولةً تفتح حدودها لهم فقط لاتباع أهدافها وهو كذلك لتعزيز ثرائها وإشباع رغبات مواطنيها، لماذا ومتى يحصل ذلك هو مسألة مرتبطة باستخدام الموارد داخل حدودها نفسها، وبموجب المنطق المتأصل في الدول في جانب والنشاط الاقتصادي في جانب آخر فان الحكومات قد تعد فتح حدودها لهم ضرورياً اذا ما الأرض والطاقة او رأس المال لم تستغل بفعالية [٢].

جاءت العمالة من الناحية اللغوية لتدل على صنعة العامل وعنت كذلك جمع عمال وصيغتها المفردة عامل وهو كل شخص ألتزم بتعاقد لأداء عمل معين، وفقهياً هي الأجور والمقابل المادي الذي يحصل عليه نظير عمله الذي كلف به [٣]، وهي انتقال الأفراد الى دولة ما من أي مكان يقع خارج حدودها بغرض امتهان مهنة فيها أي أن هدف انتقاله هو العمل والذي قد يكون مؤقتاً (أدنى من عام) أو دائمياً (ما زاد عن عام) [٤]، وارتبطت العمالة الوافدة بالأشخاص الذين جاءوا من دولة أجنبية بحكم القانون للاستقرار بصفة امتازت بالديمومة أو الوقتية في بلد آخر كما أسلفنا [٥].

---

[١] David Bartram, International Labor Migration: Foreign Workers and Public Policy, Palgrave Macmillan Publishers, NY 2005, P.32.

[٢] W.R. Bohning, Studies in International Labour, The Macmillan Press Ltd., London and Basingstoke 1984, P.P 33-34.

[٣] رشا ظافر محي الدين، آثار العمالة الأجنبية على العمالة العراقية في ضوء القانون العراقي، "مجلة جامعة تكريت للحقوق"، السنة ٧، المجلد ٧، العدد ٢، ج١، ٢٠٢٢، ص ٣٢٣.

[٤] سونيا آرزروني وارتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، "مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا"، المجلد ١٩، العدد ٣١، ٢٠٢٣، ص١١٧.

[٥] رندا شاكر محمود وستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الأسباب والانعكاسات، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الخامس، العدد ٣، ٢٠٢٣، ص ١٠١.

كذلك كل فرد قادر بصورة عملية على إنجاز الاعمال ضمن سياق زمني محدد، وتراوحت أعمارهم بين (١٥–٦٥) عاماً وأطلق عليهم تسمية السكان النشطين اقتصادياً أو السكان الفعال (Active Population) أو القوة البشرية بعد استثناء الفئات غير المنتجة (Non Active Population) [١]، و"السكان الفعالين تمثل قوة العمل القادرة على ممارسة النشاط الاقتصادي في المجتمع وبهذا يكون لدى السطات التخطيطية ميزان تخطيط القوى العاملة يمثل جانبي الطلب والعرض على قوة العمل وبناء على هذا الميزان يتم توازن الطلب والعرض عن طريق السياسات الكفيلة بتحقيق هذا التوازن وتبدأ بأعداد خطة التعليم والتدريب وذلك لأعداد الاعداد المطلوبة من التخصصات لتحقيق الإنتاج المطلوب" [٢]، أما الأمم المتحدة فقد عرفته بأنه الشخص الذي من المتوقع مزاولته أو ما زال مستمراً في مزاولة عملاً ما لقاء أجور تؤدى له في دولة هو غريب عنها، والوافد أسم فاعل من الفعل وفد، ووفد على القوم واليهم يفد وفداً وفوداً ووفادة: قدم، والوافد على العموم يعنى به الشخص الذي حضر الى موطن غير موطنه الأصلي لتحقيق غاية معينة يصبو اليها سواءً لممارسة الأعمال أو الزيارة أو السياحة أو ما عداها [٣]، وتطابق تعريف العامل الأجنبي مع تعريف العامل الوافد وهو رعايا الدولة الأجنبية الذين اجتازوا حدود دولة ما بشكل قانوني أو غير قانوني بهدف الحصول على فرص للعمل عبر منافذها المتعددة جواً وبراً وبحراً [٤]، وعرفها الباحث رائد جواد كاظم أن "العمالة الوافدة سواء كان ذكوراً أو اناث هم دخول الأفراد الى بلد آخر بهدف الإقامة والعمل، وغالباً ما تضع الدولة المستفيدة من استقدام العمالة قيوداً وفقاً لما تقضيه مصالحها" [٥]، ولخصتها وزارة التخطيط بأنها "هم الأشخاص الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه وإن كانوا بعيدين عن نظره مقابل أجر" [٦]، ومنذ أقدم العصور أستند المجتمع البشري في تطوير اقتصاده على موارده الداخلية وهي العمالة أو الأدوات الإنتاجية على حد سواء، غير أنه بفضل النمو المتزايد

[١] رندا طلال حسن، دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق أنموذجا، "مجلة كلية الإمام الكاظم (ع)"، العدد ٣، ٢٠٢٤، ص ١٢٢.

[٢] جمال داود سلمان وطاهر فاضل الحسون، المصدر السابق، ص ١٣٨ – ١٣٩.

[٣] بسمة رحمن عودة الصباح، العمالة الوافدة في العراق: الأسباب والآثار – دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، "أوروك للعلوم الإنسانية" (مجلة)، المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ٦٣٠.

[٤] هديل سعد احمد العبادي، إقامة العامل الأجنبي في العراق وفقاً لقانون الإقامة العراقي النافذ رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧، "مجلة المعهد" معهد العلمين للدراسات العليا، العدد صفر، ٢٠٢٠، ص ٢٣٩.

[٥] ينظر، رائد جواد كاظم الجناحي، العمالة الوافد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العراق، "مجلة معين"، العدد الخامس، ٢٠٢٠، ص ٢٨٥-٢٨٦.

[٦] ينظر، علياء إسماعيل عبيد ومنتهى زهير محسن، العمالة الأجنبية في العراق: الآثار والتحديات وإجراءات الوقاية، وزارة التخطيط – دائرة التنمية البشرية – دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد (د.ت)، ص٥.

والمضطرد لهذا المجتمع وانفتاح أبواب جديدة للعمل لم تكن معهودة سابقاً استدعى ذلك زيادة القوى العاملة وهو ما دفع ببعض الأمم لاستقبال العمالة الخارجية لتصبح يد عون لها في العملية الإنتاجية، وهي في توصيفها العام إحدى أنواع الهجرة [١]، والهجرة لغوياً مشتقة من الفعل هجر وجمعها هجرات وتعني مغادرة أرض معينة صوب أرض أخرى، ولها عدة تعاريف فقهياً وسياسياً وقانونياً ومالياً، إلا أنها لم تتجاوز حدود الانتقال بصورة فردية أو جماعية من دولة الى دولة أخرى مغايرة [٢].

ركز المتخصصون في علم الاجتماع على امتداد قرن بأكمله على موضوعة الهجرة بمداها الدولي وانتقال البشر كظاهرة حظيت بالاهتمام بل ذات قدر بالغ من الأهمية التي ظهرت في المراحل التأريخية الحديثة والمعاصرة، إذ أنه قبل القرن العشرين هيمنت فكرة الهجرة للعالم الجديد والحركة الاستعمارية كعاملين ذوا التأثير الأكبر والأعلى لظاهرة تنقل البشر بين القارات، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية شرعت الدول النامية بصرف انتباهها لعملية التصنيع فبدأت حركة انتقال العمالة إثر ذلك لمواجهة المتطلبات الجديدة [٣]، وحالياً ليست هنالك قوة ذات وصف دولي لها القدرة على التحكم بالهجرة على المستوى العالمي، وما زالت الدول بوصفها الوطني ممسكة بزمام هذا الأمر [٤]، ولا توجد حاجة لتفصيل لماذا يتحرك الأفراد، المهاجرين يطمحون لافتراض توقع أن حركتهم سوف تكون مفيدة أو ناجحة في ترقية ثروتهم أو إرضاء بعض احتياجاتهم، ما هو المهم هو أنه كقاعدة فأن وجود مرشحين أكثر للهجرة هو أكبر من حجم الأعمال المعروضة لهم أي هنالك اختلال بين العرض والطلب، وبالطبع أنه من الضروري وجود مرشحين للهجرة لكنه ليس كافياً رغبة الأفراد في الحركة، إن لم ترغب الحكومة في الاعتراف بهم أو إذا ما أغلقت الحدود بأحكام، ومما لا شك فيه أن المهاجرين انفسهم سيجنون الفوائد من عملهم عبر الدخل المتحقق لهم [٥]. كذلك من اليسير الاستنتاج ان المهاجرين غير القانونيين حينما يتم توظيف بالمعنى الوارد هنا، حضورهم كعمال مرغوب به من قبل أرباب

---

[١] يسر قاسم عبد الحميد داود، العمالة الوافدة والهجرة وانعكاساتها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص ١٨.

[٢] وجدان فريق عناد، أنواع الهجرة من العراق دراسة تأريخية، "مجلة جامعة الدفاع" (بغداد)، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية – جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، العدد الخامس، ٢٠٢٤، ص ٣٤.

[٣] لبنى عبد الله القاضي، أثر العمالة الأجنبية في التغيير الاجتماعي في الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٩٩٠، ص ١٩-٢٠.

[٤] علي راشد النعيمي وإيرينا أومنلانك، أثر تنقل العمالة في التنمية المستدامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠١٤، ص ١٦٦.

[٥] W.R. Bohning, Op. cit., P.P 34-35.

عملهم وضمنياً من قبل آخرين الذين استفادوا من عملهم غير المكلف والزهيد، لكنهم وبوضوح غير مرحب بهم كأعضاء في المجتمع، الصورة النمطية أن هكذا عمال يفعلون معظم الأعمال غير المرغوب بها ويتقاضون عنها أجوراً منخفضة [١]، "أن تحدي هجرة العمالة في عالم اليوم يعد من أبرز التحديات العالمية التي لا يمكن استمرار التعامل معها عبر اتباع سياسات مطلقة على غرار إغلاق أبواب الهجرة أو فتحها. وقد برهنت النتائج الفعلية للعديد من تجارب الدول في معالجة معضلة هجرة العمالة أن القفز على حقائق الواقع الفعلي لا يؤدي الى نتائج مرضية، بل على العكس قد يعمق ذلك حدة المشكلات ويضيف مشكلات جديدة اليها [٢]، وإذا ما اردنا اخذ مثال توضيحي فانه بالإمكان ذكر سرعة التعافي لاقتصاد المانيا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أصبح بالنتيجة عرض العمالة لا يلبي متطلبات ازدياد العرض الناجم عن ذلك، كما ارتفع الطلب على العمالة الوافدة في نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم في اليونان والبرتغال واسبانيا وتركيا، ورغم أنه ليس أمراً غير مألوف زيادة الطلب على هذه العمالة نتيجة تسخير كافة المجهودات نحو إعادة الإعمار في المراحل التي تلت الحروب والصراعات المسلحة، الا أن الأخيرة ذاتها شكلت مظهراً عكسياً، وذلك لأنها تضطر هذه العمالة الى التخلي عن الأعمال القائمين عليها والرجوع الى مواطنهم الأصلية [٣]، ومعظم برامج العمال الأجانب في الغرب صممت لإضافة عمال مؤقتين الى قوة العمل من دون إضافة مقيمين ثابتين للسكان. المصطلحات – المؤقت، المهاجر أو العامل الضيف تؤكد على مبدأ التناوب في صميم برامج العمال المضيفين: المهاجرين من المتوقع أن يعملوا عاماً واحداً أو أكثر ثم يعودوا الى بلدانهم الأصلية [٤].

في عام ٢٠٠٢ حوالي ١٢٪ من العمال في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدوا عمال وقتيين، وبينما أن يكون عاملاً مؤقتاً يعني أشياء مختلفة في بلدن مختلفة، الشرط الملزم للتوظيف المؤقت هو مدة قصيرة وبالتالي فهو غير آمن، قياس التوظيف المؤقت عبر البلدان من الممكن أن يكون معقداً ومربكاً لعدة أسباب، الأول لا توجد المصطلحات الشائعة والمتفق

[١] David Bartram, Op. cit., P.P 34-35.
[٢] جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠٠٨، ص ٤٠٥.
[٣] علي راشد النعيمي وإيرينا أومنلانك، المصدر السابق، ص ١١٧-١١٨.
[٤] Philip Martin, Mando Abella and Christiane Kuptsch, Managing Labor Migration in the Twenty – First Century, Yale University Press, NY 2006, P. 53-55.

عليها حول ما الذي يعنيه العمل المؤقت بالتحديد، الثاني قد لا تتوفر معلومات حول العمل المؤقت منذ أنه قد يندرج تحت تصنيفات توظيف أخرى مثل عمل بوقت جزئي [١].

المحور الثاني: التطور التاريخي للعمالة الوافدة في العراق

شهدت مدة السبعينيات ازدياد العمالة الوافدة الى الدول العربية النفطية بفعل الطفرة النفطية لدرجة أحدثت خللاً في التوازن السكاني فيها [٢]، وبالنسبة للعراق فأن مقدار العمالة ومن وفد إليه من السكان من خارجه امتاز بحجمه الضئيل وذلك لغاية التعداد السكاني لعام ١٩٧٦، إذ أظهر أن عدد العمال الوافدين لم يزد عن سبعين الف عامل من بينهم ٤٢,٥٥٠ عاملاً من الأقطار العربية [٣]، غير انه في النصف الثاني من السبعينيات وإثر توسيع العراق للنهج الاستثماري تلبية لمخططات خطته التنموية ١٩٧٦ – ١٩٨٠ جعل الباب مفتوحاً للعمالة العربية الوافدة، وهو ما عبر عنه قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٣٨٤ لعام ١٩٧٧، والتي أعقبته قرارات عدة مثل القرار ١٠١٩ في ١٩٧٩/٨/٤ و٢٧٣ لعام ١٩٨٠ و٥٤٠ و١٠٥٧ لنفس العام و٣٥٠، ورسخت بمجموعها الحقوق والامتيازات الممنوحة لها التي فاق بها ما منح للأيدي العاملة العراقية نفسها، ونتيجة لارتفاع معدلات تطبيق المناهج الاستثمارية السنوية وظهور الحاجة لخبرات فنية بشكل محدد وفي اختصاص معين، عمد العراق الى عقد اتفاقيات مع حكومة جمهورية مصر العربية وذلك لجلب العمالة المصرية الى البلد وسد احتياجاته في قطاع النقل ثم تلاه استقبال الفلاحين، ولم يكن ذلك مقتصراً على مصر فقط بل تعداها الى السودان والمغرب اعتماداً على صيغة العقود في ذلك، لكن العام ١٩٧٧ مثل تحولاً جذرياً في مستوى العمالة العربية الوافدة فقد حضر الى العراق مئات الألوف من العمال المصريين وهو ما ترتب عليه انهم اصبحوا الفئة الغالبة على العمالة العربية الوافدة الأخرى فيه [٤]، وامتاز العراق بوضع ليس له مثيل في الدول العربية الأخرى إذ أنه جعل العمالة الوافدة العربية بمنزلة العمالة العراقية في ميدان الحقوق والواجبات التي نصت عليها القوانين العراقية النافذة آنذاك وذلك كله في إطار المفهوم والمنطلق الفلسفي لحزب البعث المنحل ومجلس قيادة الثورة كذلك فان التعاطي معهم

[١] John Burgess and Julia Connell (eds.), International Perspectives on Temporary Agency, Routledge Publishers, London and NY 2004, P. 6.

[٢] منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد، بغداد (د.ت)، ص ٤١، لبنى عبد الله القاضي، المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

[٣] إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل – الآثار – السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت تشرين الأول ١٩٩١، ص ١٧٨.

[٤] محسن خليل إبراهيم، حول تجربة العراق في العمالة الوافدة، "المستقبل العربي" (مجلة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة، العدد الواحد والخمسون، أيار ١٩٨٣، ص ٩٧-٩٨.

وفق مبدأ المواطنة وانهم يعملون في بلدهم وليسوا غرباء ولا مهاجرين، ففي مجال فرصة العمل التي أتيحت لهم شملوا بضوابط التشغيل التي اقرتها اللجنة الدائمة لتوزيع الخريجين والمؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني فضلا عن حق التعاقد بصورة مباشرة مع أرباب العمل وأجاز القانون العراقي لهم المشاركة مع العراقيين في رأس مال المشاريع الصناعية والشركات العاملة في القطاع التجاري وأيضاً العمل على نفقته الخاصة، وأما بخصوص التقاعد والضمان الاجتماعي فقد احتفظت العمالة العربية في حالة حصولها على الجنسية العراقية بكافة الحقوق المترتبة عن عملها في العراق بما في ذلك الحقوق الناجمة عن عملها قبل التجنس، وتتم اضافتها الى خدمته لغرض احتساب الخدمة التقاعدية علاوة على مدة الخدمة التي قضاها في العراق مدة الخدمة في بلده الام ولا يستحصل عن المدة أية توقيفات تقاعدية وسريان أحكام قوانين التقاعد العراقية على العرب المشتغلين في المؤسسات الحكومية حتى وان تمتعوا بالضمان والتأمين الاجتماعي في بلدهم الام [١] ،والملاحظ هنا "أن العجز في القوى العاملة العراقية اقل بكثير من حجم التدفق في العمالة، بينما بلغ العجز في القوى العاملة العراقية ١٤٦١ عام ١٩٧٧، ٢٥٠٠٠٠ عام ١٩٨٠ حسب إحصائيات وزارة التخطيط في العراق، نجد ان حجم التدفق في العمالة المصرية يفوق هذا الرقم بكثير ولو كان الاعتبار الاقتصادي هو الأساس في استقبال العمالة العربية والمصرية لوضعت قيود على كمية التدفق وعلى نوعيته" [٢].

وما ان اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) حتى ازدادت نسبة مغادرة الكفاءات العلمية العراقية الى خارج البلد، فضلا عن تنفيذ النظام العراقي السابق لحركة تهجير واسعة النطاق للمواطنين العراقيين من ذوي التبعية العراقية الى الجمهورية الإسلامية في ايران وبعضهم الى أقطار عربية مثل الأردن [٣]، علاوة على حركة تهجير كبيرة للسكان لاعتبارات سياسية تتعلق بالولاء له وقدر بعض الباحثين نفي ولجوء حوالي ٥٠٠ الف عراقي الى ايران في تلك المدة [٤]، ولا حاجة للتأكيد على ان العراق اصبح بلداً جاذباً للعمالة الوافدة خلال الثمانينيات، من خلال مساهمته مع البلدان العربية التي امتازت بغزارة انتاجها النفطي في اجتذابها من أشقائه

[١] منظمة العمل العربية / مكتب العمل العربي، ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية: بغداد: ٤ – ٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٢، ج٢، بغداد (د.ت)، ص ٢٨٠ – ٢٨١.

[٢] نادر فرجاني وآخرون، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط، بيروت آب ١٩٨٣، ص ٤٧٥.

[٣] وجدان فريق عناد، المصدر السابق، ص ٣٦.

[4] Keiko Saki and Philip Marfleet, Iraq Since The Invasion: People and Politics in a State of Conflict, Routledge Publishers, NY 2020, P. 169 – 170.

الذين افتقروا لهذه الثروة المهمة، حتى اصبح مزاحماً لا يستهان به للسعودية في هذا الصدد، وتدل الإحصائيات على ان كلا البلدين عانيا من نقص في القوى العاملة إبان تلك المرحلة التأريخية، وفي حين اعتمدت السعودية على اليمن لسد النقص في ذلك الشأن بسبب قربه المعروف منها جغرافياً فان مصادر تجهيز العراق ظلت الأردن ومصر [١]، ومن الملاحظ ان أهمية قوة العمل المصرية في العراق يتضح من خلال ان عدد العمالة المصرية فيه عام ١٩٨٤ بلغ ١,١٦٣,٧٣٢ في حين بلغ مجموع العمالة غير المصرية الوافدة ١٧٥,٣٢٦ وإجمالي قوة العمل الوافدة ١,٣٣٩,٠٥٨ ونسبة العمالة المصرية منها ٨٦,٩١٪ [٢] ،واستناداً الى بعض الأرقام التقديرية فان نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي والاشتراكي هم ٢٠,٦٪ من إجمالي العمالة العربية الذين انصرفت النسبة الكبرى منهم للعمل في القطاع الخاص او يعملون في مهن حرة خاصة بهم، اما مجموع العمالة غير العربية في القطاع الحكومي والاشتراكي فبلغوا ١٨٪ من إجمالي العمالة غير العربية [٣]. أسفرت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ عن فقدان مصر كميات ضخمة من التحويلات التي كانت تأتيها من العمالة المصرية في العراق والكويت وبلغت ملياري دولار كان من المزمع تحويلها من الكويت عام ١٩٩٠ و ١٣ مليار دولار غير محولة [٤].

خلال عقوبات التسعينيات التي فرضت على العراق من قبل الأمم المتحدة بعد غزو الكويت أدت الى تأثير دراماتيكي فبعد عشرة أعوام مستويات المعيشة انهارت لمستوى مماثل لبلدان جنوب الصحراء الكبرى الافريقية الأكثر فقراً، وكما لاحظ الباحثان أندرسون وستانسفيلد "العقوبات الأكثر صرامة في تأريخ العالم دمرت السكان المدنيين للعراق (تاركةً) البنية التحتية في حالة من العطب الدائم" [٥]، أدى ذلك كله بالعمالة المصرية البالغة أربعة ملايين مصري وثلاثة ملايين عامل سوداني لان يغادر معظمهم العراق بفعل هذه الظروف وأن يعودوا الى مواطنهم الأصلية [٦]. غير ان تقديرات الحكومة المصرية اشارت الى عودة ٢٤٢ الفاً من العمالة المصرية الوافدة الى العراق ونسبتها شكلت ٦١٪ من اجمالي هذه العمالة، وثلثي هذه

---

١ إبراهيم سعد الدين ومحود عبد الفضيل، المصدر السابق، ص٧٨.

٢ المعهد العربي للتخطيط – الكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اجتماع خبراء حول سياسات لاستخدام وانتقال العمالة العربية (الكويت ٢٥ – ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥)، الكويت ١٩٨٦، ص ٢٥٩، جدول رقم (٧).

٣ المصدر نفسه، ص ١٧٨.

٤ علي راشد النعيمي وإيرينا أومنلانك، المصدر السابق، ص ١١٨.

٥ Keiko Sakai and Philip Marfleet, Op. cit., P. 172.

٦ محمود حسن والي، دراسة بحثية: العمالة الأجنبية ومهدداتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، رئاسة الوزراء – مستشارية الأمن القومي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط https://alnahrain.iq/index.php/post/1161

العمالة العائدة لا تحمل تأهيلاً دراسياً من أي نوع مطلقاً بمعنى أنها أمية لا تعرف القراءة والكتابة، وحملة شهادة الابتدائية ٠,٣٪، الإعدادية ٠,٧٪، الثانوية ٢٨,٩٪، فوق المتوسط ١,٧٪، الجامعي ٣.٣٪ وحملة الشهادات العليا ٠,٢٪ [١].

المحور الثالث: أوضاع العمالة الوافدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

نقطة الارتكاز الأساسية التي نرى ان معظم ذوي الشأن قد أجمعوا عليها أنه من المتعذر إحداث تبديل في بنية المجتمع الهيكلية بصورة منعزلة عن العوامل الأخرى وذلك لان البنى المتعددة للمجتمع هي في علاقة تفاعلية فيما بينها، ولا بد من الإقرار بان العوائد المتأتية من الريع النفطي ليس بإمكانها بصورة منفردة الوفاء بالاحتياجات التنموية لتلك المجتمعات، فحركة العمالة الوافدة اليها هي السبيل لتحقيق واقع جديد وفتح افاق تنموية رحبة، وكان الظن ان التطور على الصعد العلمية والتعليمية في الدول النفطية سيقلص من الاعتماد على العمالة الوافدة الا ان المخرجات الواقعية على الصعيد العلمي أثبتت خلاف ذلك [٢]، "إن القيود الشديدة على الهجرة وحرمان الوافدين من العديد من الحقوق، لا يحمي المجتمع من تحول السكان المحليين ليصبحوا أقلية في بلادهم كما هو حادث بالفعل في العديد من بلدان الخليج العربي ولا هو مؤد الى الأمن والاستقرار كما يعتقد أيضا، بل ان العكس قد يكون صحيحاً [٣].

وبالنسبة للعراق شكلت العمالة الوافدة مظهراً مصاحباً لحالة التقدم الجذري في المجتمع العراقي وحظيت بمتابعة عدد من الدوائر الحكومية المختصة ومن بينها القوى العاملة العراقية نفسها على وجه الخصوص نتيجة ارتفاع معدل العمالة الوافدة وسيطرتها على قسم من فرص التشغيل المتاحة خصوصاً بعد التحول العميق في طبيعة النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وتحول الاقتصاد من نظام التخطيط المركزي (الشمولي) الى اقتصاد السوق (الحر) والذي جعل بالتالي ميسوراً جلب هذه العمالة بفعل عملية الانفتاح على مختلف دول العالم التي عدته احد أجزاء النظام الدولي، وتطابقاً مع سياسات العولمة ومنظمة التجارة العالمية التي دعت الى إفساح المجال لحرية الحركة لانتقال هذه العمالة عبر الحدود فيما بين حدود الدول ومن دون أية

[١] احمد حسن إبراهيم وآخرون، انتقال القوى العاملة في البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٤، ص ٤١٥.
[٢] لبنى عبد الله القاضي، المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.
[٣] إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، المصدر السابق، ص ٢١٦.

معوقات [١]، لاسيما انه بعد حرب عام ٢٠٠٣ فتحت الحدود وانعكاسا للوضع السياسي والأمني لاسيما مع تدهور الأخير توافدت العمالة الى العراق وبشكل خاص من الهند وبنغلاديش والباكستان والفلبين وبعض الدول الآسيوية الأخرى وكان دخول معظمهم بشكل غير شرعي وقانوني [٢]، ومما لا شك فيه ان ذلك الوضع الأمني غير المستقر الذي تلى عام ٢٠٠٣ دفع بالعديد من أصحاب الكفاءات العلمية للمغادرة خارجاً وساهم ذلك في حصول ندرة نسبية في ذلك النوع من التخصصات، إذ تم تقدير النسبة المئوية لمن غادروا منهم من الذين لديهم مستوى تعليمي عالي ١١,١٪ وهو ما حدا بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الى الاستعانة بالعمالة الوافدة لسد الفراغ في ذلك الجانب وابرز مثال على ما ذكرنا استقدام وزارة الصحة لبعض المتخصصين في المجال الطبي مثل أطباء التخدير [٣].

معظم هذه العمالة ليست من العرب واكتظت بهم المطاعم والمراكز التجارية ومؤسسات القطاع الخاص والمحلات في الأحياء السكنية ويتزايد عددهم بشكل متواصل لان أرباب العمل اقبلوا على التعاقد معهم لحرصهم الشديد على المواظبة على العمل وتحليهم بصفات البساطة والالتزام والانضباط العالي، وسرعان ما انتشرت مكاتب العمالة الوافدة في العراق عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بسبب الطلب المتزايد على خدماتهم من قبل مالكي المحلات والمولات التجارية والمطاعم والفنادق والمؤسسات ذات الصفة الخدمية سواء في مجال التعليم او الصحة مضافاً اليها العوائل الميسورة الحال اقتصاديا وكذلك ذات الدخل المتوسط، ومدة التعاقد مع العمالة الوافدة هو عامين، وتقوم المكاتب بمنحهم مبلغ مالي تراوح بين ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دولار كأجور لتغطية تكاليف سفرهم والإجراءات التالية، أما أجورهم المترتبة على قيامهم بالعمل فتراوحت بين ٤٠٠-٤٥٠ دولار كل شهر فيما يخص الرجال و ٣٠٠-٣٥٠ دولار للنساء وكذلك تقديم العناية في الجانب الصحي والغذاء والمسكن، وعموماً فضلت النساء العراقيات المربيات والخادمات من إندونيسيا لإجادتهن اللغة الإنكليزية وبراعتهن في بعض خصوصيات وتقنيات العمل المنزلي، واما أصحاب محلات العمل ففضلوا العمالة البنغلادشية لانهم عرفوا بالتزامهم بعملهم وقدرتهم الكبيرة على تحمل مشاقه وصعوباته وضغوطه وتدني مستوى أجورهم، ولم تفلح الجهود الحكومية في وضع محددات ذات صفة قانونية لمواجهة ظاهرة العمالة الوافدة فما زال معدل مجيئهم يأخذ

[١] علياء إسماعيل عبيد ومنتهى زهير محسن، المصدر السابق، ص ٢.

[٢] https://alnahrain.iq/index.php/post/1161

[٣] حيدر عبد الأمير جاسم، العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق – المنافع والكلف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٥، ص ١٠٧-١٠٨.

منحاً تصاعدياً لا هوادة فيه [1]، بلغ معدل العمالة الوافدة الى مجموع القوى العاملة عام ٢٠٠٣ ما مقداره ١٦.٩٪ مرتفعةً في العام التالي الى ٢٣.٦٪ وحصل فيها تخلخل في الأعوام التالية فبلغت ١١.٣٪ عام ٢٠١٩، وبالإمكان توضيح هذه المعدلات بشكل تفصيلي كالاتي في عام ٢٠٠٣ بلغت عدد العمالة الوافدة ١,٢٥٤,٥٢٠ ونسبتها الى مجموع القوى العاملة ١٦.٩٪، عام ٢٠٠٤ هو ١.٢٨٩.٨٠٧ ونسبتها ٢٣.٦٪، عام ٢٠٠٥ مجموعها ١.٣٠٩.٨٧٩ ونسبتها ٢٠.٣٪، عام ٢٠٠٦ مجموعها ١.٣٣٢.٤٥٧ ونسبتها ١٩.٨٪، عام ٢٠٠٧ مجموعها ١.٣٧٨.٧٥٥ ونسبتها ٢٠.٢٪، عام ٢٠٠٨ مجموعها ١.٣٩٢.٦٠١ ونسبتها ٢٠.١٪، عام ٢٠٠٩ مجموعها ١.٤٠٢.٠١٥ ونسبتها ١٧.٩٪، عام ٢٠١٠ مجموعها ١.٤٥٩.٣٣٩ ونسبتها ١٧.٧٪، عام ٢٠١١ مجموعها ١.٤٧٥.١٤٤ ونسبتها ١٦.٨٪، عام ٢٠١٢ مجموعها ١.٥٦٨.٨٨٣ ونسبتها ١٧.٧٪، عام ٢٠١٣ مجموعها ١.٦٦٧.٣٥٠ ونسبتها ١٨.٢٪، عام ٢٠١٤ مجموعها ١.٨٨٣.٧٦٨ نسبتها ١٨.٢٪، عام ٢٠١٥ مجموعها ١.٥٦٧.٠٥٥ ونسبتها ١٣.٧٪، عام ٢٠١٦ مجموعها ١.٤٤٠.٧١١ ونسبتها ١١.٦٪، عام ٢٠١٧ مجموعها ١.٦٢٨.٠٠٣ ونسبتها ١٠.٩٪، عام ٢٠١٨ مجموعها ١.٧١٧.٦٣٦ ونسبتها ١٠.٩٪ وعام ٢٠١٩ مجموعها ١.٨٥٥.٨٥٢ ونسبتها ١١.٣٪ [2].

"إن مساهمة العاملين الوافدين في العراق قد تصل الى (٢٠٠) الف شخص، من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية، تسعى السلطات الحكومية الى ترتيب أوضاعهم قانونياً، وحماية حقوقهم وضمان عدم تعرضهم للابتزاز والمضايقة، كما ان الحكومة حريصة على إقامة توازن بين السماح بتغطية احتياجات السوق العراقية للعمالة الوافدة، الى جانب تلبية حق الشاب العراقي للحصول على عمل يحميه من الفقر والحاجة" [3].

صنفت العمالة الوافدة الى العراق الى العمالة الماهرة وهي التي لديها مؤهلات البكالوريوس والماجستير العاملين في المجال الطبي، العمالة شبه الماهرة وهي التي لديها مؤهل الدبلوم والعمالة غير الماهرة وهي عمال الخدمات الذين انبثوا في المطاعم والفنادق والأسواق والبيوت وامتازت بالطاعة ورخص الأجر ومؤهلاتها الإعدادية وما هو اقل من ذلك [4]، وان اكبر نسبة

[1] رائد جواد كاظم الجناحي، المصدر السابق، ص ٢٨٨-٢٨٩.
[2] يسر قاسم عبد الحميد داود، المصدر السابق، ص ١٢١-١٢٢.
[3] رندا طلال حسن، المصدر السابق، ص ١٢٩.
[4] سونيا آرزروني وارتان، المصدر السابق، ص ١٢٠.

للعمالة الوافدة هو للشركات التي لديها تعاقدات مع القطاع العام بما نسبته ٩٨.٨٪ من حجمها الإجمالي [١].

توزعت العمالة الوافدة حسب القطاعات لعام ٢٠٢١ كالاتي: التعليم ٤٥.٥٪، الصناعة ٢٣.٢٪، الفنادق ١٢.٩٪، الصحة ١١.٣٪، الزراعة/الدواجن ١.٠٪، المصارف ٤.٨٪ ومنظمات المجتمع المدني ١.٢٪، وأما توزيعها حسب المهارة لنفس العام فهي: عامل شبه ماهر ١٣.٨٪، عامل ماهر ١٠.٤٪، عامل مهني ٢.٧٪، عامل فني ٦.٠٪ وعامل اختصاصي ٦٧.١٪ وتوزيعهم حسب المحافظات فهو وفق النسب الآتية: نينوى ١.٧٪، ديالى ١.٤٪، الانبار ٠.١٪، بغداد ٣٥٪، بابل ٢.١٪، كربلاء ٧.٦٪، واسط ٠.٥٪، النجف ٣.٣٪، القادسية ٠.٢٪، المثنى ١١.٨٪، ذي قار ١٠.٢٪، ميسان ٤.٧٪ والبصرة ٢١.٣٪، وحسب الجنسية: كندا ١.٢٪، ايران ٢.٠٪، الأردن ٢.٧٪، الهند ٦.٠٪، مصر ٧.٦٪، باكستان ٧.٨٪، أمريكا ٨.١٪، سوريه ٨.٧٪، لبنان ٩.٤٪، تركيا ١١.٠٪، الصين ١١.٤٪، بنغلاديش ١٥.٨٪ [٢].

من الجدير بالملاحظة انه يمكن الافتراض زيادة العمالة الوافدة من سوريه ولبنان نتيجة العدوان الإسرائيلي على لبنان وحركة النزوح الى العراق منه بسبب الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله اللبناني وسوريا نتيجة سقوط حكم الرئيس بشار الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤ ، ولأنها تعلقت بظرف استثنائي فيمكن ادراجها تحت بند العمالة المؤقتة وليس الدائمة.

المحور الرابع: انعكاسات العمالة الوافدة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

١- بفعل ازدياد التجارة على الصعيد الداخلي والخارجي فانه داخليا انخفاض تكلفة العامل الوافد في بيعه وتحميله للبضائع والمنتجات عبر محافظات البلد له مردود إيجابي وكذلك أمانته وإخلاصه في عمله وذلك لحاجته للمبالغ المالية وان كانت شحيحة لكي يقوم بتحويلها الى عائلته في وطنه الأم، وبالنسبة للتجارة على الصعيد الخارجي فانه لكونه دؤوباً في ممارسته لعمله وإخلاصه حتى ان تقاضى أثمانا بسيطة له مساهمة مؤثرة في دوران عجلة المصانع والورش المخصصة لإنتاج سلع مهيئة للتصدير والذي بدوره يعود بأرباح مادية جيدة وبأدنى النفقات مما سينعكس بدوره على زيادة الإنتاج مع قلة المبالغ المعدة لهذه العمالة [٣].

[١] جمال عزيز فرحان وحيدر عبد الأمير جاسم، واقع العمالة الوافدة في العراق بعد ٢٠٠٣ لعينة عشوائية (باستخدام التحليل العاملي)، "مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية"، المجلد ١٤، العدد ٦٠، ٢٠١٨، ص ٥١-٥٢.
[٢] علياء إسماعيل عبيد ومنتهى زهير محسن، المصدر السابق، ص ١٣-١٧، الاشكال (٢) الى (٦).
[٣] رندا شاكر محمود وستار جبار البياتي، المصدر السابق، ص ١٠٥.

٢- ومن آثارها الإيجابية على سوق العمل في العراق مساهمتها في تطوير المهارات على الصعيد العملي للعمالة الوطنية والذي أسهم بدوره في زيادة المعدلات الإنتاجية، وأيضاً تعمل على إيجاد صيغة توازنيه بين قوى العرض والطلب فتسد الشواغر في قسم من الحرف المرغوب فيها، كما انها لا تمانع في أداء أي أعمال تعرض أمامها بشكل مغاير للعمالة الوطنية التي قد تمتنع عن ممارسة بعض الأعمال لاعتبارات معينة، فضلاً عن مساهمتها في تقنين رغبات وآمال العمالة الوطنية وجعلها أكثر تقبلاً وانفتاحاً لمقتضيات سوق العمل وفوائد التوظيف والمرتبات وتوجيهها لما هو متيسر من أعمال لغاية توفر فرص افضل [١]، وهو ما عبر عنه قانون المستثمر الأجنبي رقم (١٣) لعام ٢٠١٦ الذي نص على زيادة الكفاءة الأدائية للعمالة الوطنية، وهو امر انعكس إيجابيا من خلال قيام الشركات الأجنبية التي أبرمت عقوداً مع الدولة لاسيما وزارة النفط التي رفعت نسبة تشغيل العمالة الوطنية المؤهلة فنياً وتقنياً وتدريبياً، كما أن بعض الوزارات اشترطت على الشركات الأجنبية تهيئة وتدريب كوادر وطنية لمعالجة الثغرات التي كانت منها في بعض الكفاءات والمهارات في القوى التشغيلية فيها، فمثلاً تعاقدت وزارة الموارد المائية مع شركة (نسباك) الباكستانية العاملة في مشروع استصلاح شرق الغراف في محافظتي واسط وذي قار في تنمية قدرات بعض مهندسيها في مجالات لا تستطيع الوزارة سد احتياجاتها من بعض اختصاصاتهم، وهو ما شكل دفعة إيجابية لزيادة خبرات العمالة الوطنية في ذات الوقت الذي أكدت فيه الدولة في سياساتها الاقتصادية على رفع الكفاءة وجعلها تسير بصورة متوازية مع احتياجات سوق العمل، وهو ما أكدته الخطة الوطنية (٢٠١٠ – ٢٠١٣) والخطة الوطنية (٢٠١٣ – ٢٠١٧) والاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي سواءً في المركز او إقليم كردستان وللاعوام (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) [٢].

٣-تساهم العمالة الوافدة في حصول العمالة الوطنية على المزيد من فرص العمل من خلال سن البعض من القوانين المنظمة للعمل التي تضع ضوابط ومحددات مشددة على دخول العمالة الوافدة للبلاد للحفاظ على الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فدخول العمالة الوافدة الى داخل القطر محدد بشروط معينة وعند خرقها يعرض أصحاب مكاتب العمالة والشركات التي استقدمتهم للمحاسبة والعقوبات حسب القوانين المرعية والسائدة فيه [٣].

[١] يسر قاسم عبد الحميد داود، المصدر السابق، ص ١٢٤.
[٢] حيدر عبد الأمير جاسم، المصدر السابق، ص ١٠٨.
[٣] رندا شاكر محمود وستار جبار البياتي، المصدر السابق، ص ١٠٥.

٤-تؤدي التحويلات المالية للعمالة الوافدة الى الخارج أحياناً الى تدني مستويات النمو الاقتصادي بفعل ما تتركه من آثار على العناصر المكونة للناتج المحلي الإجمالي وهي الاستثمار او الادخار اذ تنخفض الكميات المنتجة بسبب قلة الطلب على البضائع والمنتجات، ولا يقتصر تأثيرها على سوق العمل بذلك فقط بل تعداه الى رفع معدل اضطراب سوق العمل المحلي اذ ان استعمال العمالة الوافدة وفق مبدأ الباب المفتوح ستزيد من اضطراب ذلك السوء وزيادة معدلات البطالة لكنها تجعل العمالة الوطنية في موقع تنافس غير متكافئ وعادل يسفر عنه الرضا بأجور متدنية وتحت أوضاع عمل شاقة، وتصبح العوائد المادية مجزية للعمالة الوافدة بقدر اعلى من العمالة المحلية بفعل التباين في سعر صرف العملة بين البلدين [١].

٥-"العمالة الأجنبية خارج القانون: استقدام العمال الأجانب وتهريبهم الى محافظات عراقية، ظاهرة تجري ترتيب تفاصيلها بنحو مخالف لقانوني (العمل) و (الإقامة) العراقي وما حدد فيهما من اشتراطات تتعلق بصلاحية سمة الدخول والرسوم والخلو من الأمراض، ووجود حاجة لخدماتهم تلك هي تجارة مربحة لأفراد أسسوا مكاتب لتوفير العمالة عبر واجهات لشركات سياحية وأجنبية ومحلية غير مرخصة، تساعدها شبكة من السماسرة موزعين في عموم البلاد وفقاً لوزارة الداخلية العراقية، توجد في بغداد وباقي المحافظات العراقية مئات المكاتب التي تقوم بتوريد العمالة الأجنبية بنحو غير مشروع" [٢].

٦- ترفع العمالة الوافدة من الكلف المادية على الموازنة العامة للبلد المستضيف وذلك لحصولها على مختلف الخدمات مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والإسكان والمواصلات من دون مقابل او بأجر زهيد لا يوازي ما انفق عليها، وأوضحت الاستبيانات ان أرباب العمل أي الشركات هم من تحملوا أعباء مصاريف الغذاء والسكن والرعاية الطبية بما نسبته ٩٤.٧٪، ٩١.٦٪ و ٧٧.١٪ على الترتيب، وعدم عدالة توزيع الثروة والدخل القومي لانخفاض مستويات المرتبات وازدياد كم المشاكل على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأمني الناتج عن التنوع الثقافي واللغوي فضلاً عن استحواذها على النسبة الأكبر في بعض الأنشطة الاقتصادية للشركات [٣].

[١] يسر قاسم عبد الحميد داود، المصدر السابق، ص ١٢٥.
[٢] علياء إسماعيل عبيد ومنتهى زهير محسن، المصدر السابق، ص ١٨.
[٣] سونيا آرزروني وارتان، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٩.

٧- تتسبب العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات البطالة نتيجة منافستها للعمالة الوطنية في سوق العمل مما ينتج عنه إخلال بحق الأفراد في التوظيف المضمون أي الأمن الوظيفي مما يلقي بآثاره السلبية واهمها تضاعف مستويات الجريمة في البلد، ومن المعلوم ان البطالة هي احدى اهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات وتسعى لإيجاد الحلول الناجعة والملائمة لها، إذ تعمل الأمم جاهدة على إيجاد الطرق الملائمة للحد منها وتقليص آثارها السلبية لتأثيرها على أمن البلاد من الناحية الاقتصادية ابتداءً بظاهرة الفقر وانتهاءً بالسلوك المنحرف والأعمال الإجرامية علاوة على آثارها في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأخرى، ووقفها حجر عثرة في وجه برامج التنمية البشرية [١]، "إن استقدام العمالة الوافدة خرق للدستور كونه يتعدى على حقوق العامل الوطني بالحصول على فرصة عمل، بدلاً من تدريب العمالة الوطنية وزجها في عملية التنمية الاقتصادية"[٢].

٨- تضخم النشاط الاقتصادي غير المقنن رسمياً مما يلحق ضرراً بالغاً وكبيراً بقنوات العمل التجاري الرسمي، وتفاقم عملية غسيل الأموال في داخل البلد، وتهريب العملات الصعبة [٣].

الخاتمة

العمالة الوافدة هي انتقال الافراد من موطنهم الأصلي الى بلد آخر براً أو جواً أو بحراً بغرض العمل وهي نوع من أنواع الهجرة وقد شاعت هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص تعبيراً عن الحاجة الى قوة العمل للإدامة عملية التنمية والإنتاج وتطور المجتمع. وبفعل متطلبات خطة التنمية والتوجهات السياسية للنظام الحاكم في العراق في السبعينيات تم الشروع في استقدام العمالة العربية وبشكل خاص المصرية التي ازداد حجمها بسبب الحرب العراقية الإيرانية والتي حظيت بامتيازات ودعم كبير فاق أحياناً نظرائها العراقية، واستمر الامر على هذا المنوال لغاية الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وحرب الخليج عام ١٩٩١.

تدفقت العمالة الوافدة وبشكل مضطرد بعد عام ٢٠٠٣ الى العراق بفعل التسهيلات الكبيرة التي قدمته منها مستفيدةً من المناخ الاقتصادي الملائم فيه الا ان ما ميزها هو صفتها غير القانونية إذ أنها جاءت بفعل الوضع الأمني والسياسي الذي ساعد على مرورها عبر الحدود وبأعداد كبيرة، ومعظم هذه العمالة هي من دول آسيا على خلاف ما كان حاصلاً في مرحلة السبعينيات

[١] رندا طلال حسن، المصدر السابق، ص ١٣١-١٣٢.
[٢] رائد جواد كاظم الجناحي، المصدر السابق، ص ٢٩٣.
[٣] المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

والثمانينيات من القرن المنصرم إذ كانت أغلبها عربية الطابع، وأقبلت على العمل بشكل أساسي في القطاع الخاص مما زاد في تفضيلهم التزامهم بالمهام الموكلة اليهم ودقتهم وسلاستهم في العمل، وبغداد هي المحافظة الأكثر استقبالاً لهذه العمالة.

أنقسم تأثير العمالة الوافدة الى العراق الى الإيجابي من خلال التفاني في عملها وانخفاض كلفتها وصقلها للمهارات للعمالة الوطنية بما امتلكته من قابليات علمية، والسلبي تمثل في كبر حجم التحويلات المالية لها الى العراق في حين ان البلد بحاجة الى العملة الصعبة كما هو معروف واتساع ظاهرة تهريبها بمساعدة بعض مكاتب العمل، كما انها تضغط على الخدمات العامة بمختلف اصنافها والتي هي منهكة اصلاً وزيادة معدلات البطالة لأنها تشكل منافساً للعمالة الوطنية.

المصادر: Reference

اولاً: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

١.يسر قاسم عبد الحميد داود، العمالة الوافدة والهجرة وانعكاساتها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠٢١.

٢. حيدر عبد الأمير جاسم، العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق – المنافع والكلف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٥.

ثانياً: البحوث والمقالات باللغة العربية:

١. رشا ظافر محي الدين، آثار العمالة الأجنبية على العمالة العراقية في ضوء القانون العراقي، "مجلة جامعة تكريت للحقوق"، السنة ٧، المجلد ٧، العدد ٢، ج١، ٢٠٢٢.

٢. سونيا آرزروني وارتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، "مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا"، المجلد ١٩، العدد ٣١، ٢٠٢٣.

٣. رندا شاكر محمود وستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الأسباب والانعكاسات، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الخامس، العدد ٣، ٢٠٢٣.

٤. رندا طلال حسن، دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق أنموذجا، "مجلة كلية الإمام الكاظم (ع)"، العدد ٣، ٢٠٢٤.

٥. بسمة رحمن عودة الصباح، العمالة الوافدة في العراق: الأسباب والآثار – دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، "أوروك للعلوم الإنسانية" (مجلة)، المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠١٥.

٦. هديل سعد احمد العبادي، إقامة العامل الأجنبي في العراق وفقاً لقانون الإقامة العراقي النافذ رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧، "مجلة المعهد" معهد العلمين للدراسات العليا، العدد صفر، ٢٠٢٠.

٧. رائد جواد كاظم الجناحي، العمالة الوافد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العراق، "مجلة معين"، العدد الخامس، ٢٠٢٠.

٨.وجدان فريق عناد، أنواع الهجرة من العراق دراسة تأريخية، "مجلة جامعة الدفاع" (بغداد)، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية – جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، العدد الخامس، ٢٠٢٤.

٩.محسن خليل إبراهيم، حول تجربة العراق في العمالة الوافدة، "المستقبل العربي" (مجلة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة، العدد الواحد والخمسون، أيار ١٩٨٣.

١٠. جمال عزيز فرحان وحيدر عبد الأمير جاسم، واقع العمالة الوافدة في العراق بعد ٢٠٠٣ لعينة عشوائية (باستخدام التحليل العاملي)، "مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية"، المجلد ١٤، العدد ٦٠، ٢٠١٨.

ثالثاً: الكتب باللغة العربية:

١. جمال داود سليمان وطاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد – بيت الحكمة، الموصل ١٩٨٩.

٢.علياء إسماعيل عبيد ومنتهى زهير محسن، العمالة الأجنبية في العراق: الآثار والتحديات وإجراءات الوقاية، وزارة التخطيط – دائرة التنمية البشرية – دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد (د.ت).

٣.لبنى عبد الله القاضي، أثر العمالة الأجنبية في التغيير الاجتماعي في الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٩٩٠.

٤.علي راشد النعيمي وإيرينا أومنلانك، أثر تنقل العمالة في التنمية المستدامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠١٤.

٥.مال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠٠٨.

٦.منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد، بغداد (د.ت).

٧.إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل – الآثار – السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت تشرين الأول ١٩٩١.

٨.منظمة العمل العربية / مكتب العمل العربي، ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية: بغداد: ٤ – ٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٢، ج٢، بغداد (د.ت).

٩.نادر فرجاني وآخرون، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط، بيروت آب ١٩٨٣.

١٠. المعهد العربي للتخطيط – الكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اجتماع خبراء حول سياسات لاستخدام وانتقال العمالة العربية (الكويت ٢٥ – ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥)، الكويت ١٩٨٦.

١١. احمد حسن إبراهيم وآخرون، انتقال القوى العاملة في البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٤.

رابعاً: الكتب باللغة الإنكليزية:

1. David Bartram, International Labor Migration: Foreign Workers and Public Policy, Palgrave Macmillan Publishers, NY 2005

2.. W.R. Bohning, Studies in International Labour, The Macmillan Press Ltd., London and Basingstoke 1984.

3. Philip Martin, Mando Abella and Christiane Kuptsch, Managing Labor Migration in the Twenty – First Century, Yale University Press, NY 2006.

4. John Burgess and Julia Connell (eds.), International Perspectives on Temporary Agency, Routledge Publishers, London and NY 2004.

5. Keiko Saki and Philip Marfleet, Iraq Since The Invasion: People and Politics in a State of Conflict, Routledge Publishers, NY 2020.

خامساً: مواقع الانترنت

١.محمود حسن والي، دراسة بحثية: العمالة الأجنبية ومهدداتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، رئاسة الوزراء – مستشارية الأمن القومي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط https://alnahrain.iq/index.php/post/1161